

لأول مرة بالرقابة المالية

مجلس الإدارة يوافق على 7 إصدارات دفعة واحدة من سندات التوريق بقيمة تقترب من 10 مليار جنيه

د. عمران: 2020 تشهد أكبر تنوع لمحافظ وإصدارات سندات توريق بإجمالي 25 مليار جنيه

- د. عمران: الموافقة على برنامجين يشملان عدة إصدارات لسندات التوريق بقيمة إجمالية 12.5 مليار جنيه لمحافظ حقوق مالية لأنشطة التطوير العقاري

قال الدكتور محمد عمران رئيس هيئة الرقابة المالية أن مجلس الإدارة قد وافق لأول مرة على الترخيص بطرح سبعة إصدارات من سندات التوريق – دفعة واحدة – بقيمة إجمالية تبلغ 9.3 مليار جنيه لخمس شركات توريق مقابل محافظ لحقوق مالية آجلة متنوعة لأنشطة التأجير التمويلي والتمويل الاستهلاكي والتمويل العقاري والتخصيم.

وأضاف د. عمران أن الهيئة تساند التوجه الإيجابي لنشاط سوق رأس المال المصري للسعي بخطوات ثابتة لمزيد من إصدار السندات بكافة أنواعها ليصبح سوقاً جذاباً لتلك الأداة، حيث يشهد سوق رأس المال بالإضافة للسبعة إصدارات-وللمرة الأولى- الموافقة على برنامجين –إضافيين جديدين- لشركتي توريق لإصدار سندات توريق بقيمة إجمالية قدرها 12.5 مليار جنيه مقابل محافظ حقوق مالية لأنشطة تطوير عقاري ستنجح إعادة التمويل لرأس المال العامل للشركات المستفيدة من إصدار سندات التوريق.

ويقصد بالتوريق إحالة أقساط حقوق مالية آجلة إلى شركات التوريق لتصدر مقابلها سندات وطرحها في سوق الأوراق المالية بهدف الحصول على قيمتها فور إصدارها مما يتيح للشركات المصدرة توفير سيولة تمكنها من التوسع في تقديم مزيد من التمويل دون انتظار مواعيد سداد الأقساط.

وأكد رئيس الهيئة أن ما صدر من موافقات عن مجلس الإدارة فيما يخص إصدارات سندات التوريق يأتي متماشياً مع استراتيجية الهيئة الشاملة للأنشطة المالية غير المصرفية (2018-2022) والتي تسعى إلى إتاحة مصادر تمويل متنوعة أمام الجهات المرخص لها بمزاولة أنشطة التمويل العقاري، والتمويل الاستهلاكي، والتأجير التمويلي، والتخصيم، والتمويل متناهي الصغر وبما يحقق التكامل بين الأنشطة المالية غير المصرفية الخاضعة لرقابة الهيئة.

وأوضح رئيس الهيئة أن المؤشرات السنوية الخاصة بسندات التوريق تشهد تطوراً ملحوظاً بدءاً من عام 2019، عقب التعديلات التي تم إجرائها على قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 وأدت إلى انتعاش سوق السندات لتنتج بديل غير تقليدي من التمويل أمام الشركات لتبلغ قيمة إصدارات سندات التوريق ما يزيد على 22 مليار جنيه عام 2019 مقابل 5.3 مليار جنيه فقط عام 2018.

وأشار د. عمران أن حجم إصدارات سندات التوريق خلال العام الجاري بلغ حوالي مبلغ 15.7 مليار جنيه بنهاية نوفمبر 2020، ومن المتوقع أن يصل حجم إصدارات سندات التوريق الإجمالي لما يقرب من 25 مليار جنيه بنهاية عام 2020، بزيادة قدرها 14% مقارنة بالعام المنقضى حال انتهاء الشركات من استيفاء المستندات قبل نهاية العام.

كما نوه د. عمران بموافقة الهيئة على الإصدار الثاني وقيمه 500 مليون جنيه من برنامج سندات قصيرة الاجل يبلغ حجمه 2 مليار جنيه لتمويل رأس المال العامل لإحدى شركات الوساطة في الأوراق المالية المرخص لها من الهيئة بما يمكنها من الحفاظ على استمرارية نشاطها في كافة مجالات الوساطة في الأوراق المالية.

